رواية ابن الأعرابي وأثرها في النحو الكوفي

أ. سليمان عبد الله البحيري (*)

الملخص

حُمِلت رواية اللغة على غيرها من العلوم حتّى انقضى القرن الأول وشطر من القرن الثاني للهجرة، فقد استفاد مفسرو القرآن مما حُفِظ عن العرب في تفسير معاني القرآن، واستيضاح معانيه، وكذلك كان حال أهل الحديث، وكلّ ما كان من رواية للآثار الأدبية واللغوية كان خطوة في سبيل تأصيل رواية اللغة، وجعلها ميدانًا خاصًّا له رجاله وأعلامه، وله خصائصه ومميزاته وقوانينه.

وفي هذا البحث سنتناول رواية علم من هؤلاء الأعلام، وهو محمد بن زياد ابن الأعرابي، وأثر هذه الرواية في النحو الكوفي، الذي كان يرفع من شأن السماع عن العرب، ويضعون قواعدهم على خبر الواحد، وقد تجلّى أثر رواية ابن الأعرابي في النحو الكوفي من خلال اعتماد النحاة على ما رواه من كلام العرب، شعره ونثره، من خلال استقصاء كتب النحو.

(*) دولة الكويت.

Abstract

The transmission of the Arabic language followed a distinct trajectory compared to other sciences, particularly up to the end of the first century and the middle of the second century of the Islamic calendar. This transmission played a vital role in preserving the Arabs' understanding of the Qur'an, aiding exegetes in interpreting its meanings and clarifying its expressions. A similar reliance on oral tradition characterized the work of Hadith scholars. The narration of linguistic and literary materials was a foundational step toward establishing Arabic transmission as a structured field of study, eventually developing into an independent discipline with its own scholars, principles, and defining features.

This study focuses on the linguistic transmission of one of the leading figures in this field, Muḥammad ibn Ziyād al-Aʿrābī, and investigates his influence on the Kufan school of grammar. The Kufan grammarians emphasized oral transmission, basing their syntactical rules on the authentic speech of native Arabs. Al-Aʿrābī's contribution is particularly evident in the extent to which his narrations were relied upon to establish grammatical norms, drawing from both Arabic poetry and prose. This influence is traced through the analysis of grammatical texts that reflect his linguistic legacy.

مقدمة:

حُمِلت رواية اللغة على غيرها من العلوم حتّى انقضى القرن الأول وشطر من القرن الثاني للهجرة، فقد استفاد مفسرو القرآن مما حُفِظ عن العرب في تفسير معاني القرآن، واستيضاح معانيه، وكذلك كان حال أهل الحديث، وكلّ ما كان من رواية للآثار الأدبية واللغوية كان خطوة في سبيل تأصيل رواية اللغة، وجعلها ميدانًا خاصًّا له رجاله وأعلامه، وله خصائصه ومميزاته وقوانينه؛ لذلك لا يمكن عدُّ أبي الأسود الدؤلي وتلامذته من رواد الدرس اللغوي رواة بهذا المعنى لعدم قيامهم بمشافهة العرب بقصد استقراء لغتهم[1].

فالرواية لغةً[2]: "الاستقاء والإتيان بالماء، والرواية: المزادة فيها الماء، ثم انتقلت دلالة الرواية فأطلقت على سراة القوم، وساداتهم لحملهم الديات، ثم دخلت الرواية ميدان النقل الشفوي يقال: روى الحديث يرويه رواية. **أمّا الرواية بالمعنى الاصطلاحي**، فتعني: عملية جمع المادة اللغوية من أفواه العرب الفصحاء بالذهاب إليهم في بواديهم، أو ملاقاتهم في الحواضر، ثم نقل ذلك للدارسين من الطلاب"، وقد نشطت رواية اللغة في النصف الثاني الهجري في البصرة، ومن ثم في الكوفة وبغداد.

وقد دفعت إلى نشوء الرواية اللغوية أسباب عدّة منها[3]: تعلق العرب بلغتهم، والاعتزاز بها، وصيانتها من اللحن، فقد جعلوا صدورهم أوعية لها، وبخاصة للصحيح الفصيح المنتقى منها، كما كان مسلك الشعوبيين الذين تيقظت نزعاتهم القومية، وبلغت مبلغها حين حرمهم الأمويون أماكن الرياسة، فلم يجدوا سبيلًا للحاق بالعرب إلا دراسة لغتهم، وآدابهم فسعوا إليها، وأوغلوا في دراسة الآثار الأدبية، وما لبث رجل كأبي عبيدة أن صار من أئمة العربية، كما كانت الرغبة في تحقيق المجد الأدبي محرّضًا على

---

[1]- المرزباني، محمد بن عمران (ت ٣٨٤ هـ)، الموشح، تحقيق: علي محمد البجّاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، دون تاريخ، ص٢٢٣.

[2]- المصدر السابق، ص٢٢٣.

[3]- الموشح ٢٢٣، الشلقاني، عبد الحميد، رواية اللغة، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م، ص٥٧ – ٦٨.

الرواية اللغوية، وقد شارك في ذلك العرب وغير العرب، ووجدوا أنّ المجتمع بحاجة إلى هذا العلم فسعوا فيه ونبغوا، وكانت الحاجة العلمية ذاتها سببًا في تطور الرواية اللغوية؛ فوضع الضوابط النحوية يحتاج إلى رواية الآثار اللغوية التي يصحّ القياس عليها، كما نشأت الحاجة إلى دراسة العربية لا على أنها متعة أدبية أو فنيّة كما كانت عند العرب، وإنّما على أنّها حاجة إلى تقويم أنفسهم، وقد نهضت هذه الدراسة أول أمرها في البصرة حسب ما يرى الدكتور عبد الحميد الشلقاني[١].

وقد مرت الرواية اللغوية بمراحل فهي تبدأ برحلة اللغويين إلى البادية، وسماعهم عن العرب، وإقامتهم بين ظهرانيهم مدة تطول أو تقصر، ثم العودة إلى موطن الدرس في الحواضر لعرض المادة في المجالس والحلقات، وإملائها على الطلاب، وإشاعتها في الناس، وتبعًا لذلك اختلفت أوجه الرواية بين البصرة والكوفة، فكان لكلّ بلد وجوه من النشاط اللغوي تختلف عن الآخر. ويرى الدكتور الشلقاني[٢] أنّ دواعي نشوء الرواية في البصرة والكوفة متشابهة، ولكن النتائج اختلفت لاختلاف التكوين العقلي فيهما؛ فالرواية اللغوية تعتمد على الآثار الأدبية والشعر بخاصّة، ولكن الشعر في البصرة كان وسيلة لاستنباط العربية، في حين كان في الكوفة غرضًا لإرضاء نزوع العنصر العربي فيها.

وقد انتهت رواية اللغة في النصف الثاني من القرن الثاني والنصف الأول من القرن الثالث الهجريين إلى المفضل الضَّبِّي(١٦٨هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي(١٨٩هـ)، وأبي عمرو الشيباني(٢٠٦هـ)، وأبي عبيدة معمر بن المثنى(٢١٣ هـ)، وأبي زيد الأنصاري(٢١٥هـ)، وأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي(٢١٦هـ)، وابن الأعرابي(٢٣١هـ)، ولكن كلّ واحد منهم اختصّ بفرع من هذه الرواية، واشتهر بناحية منها؛ فكان الكسائي نحويًّا، والمفضل راويةً للأشعار، واختصّ ابن الأعرابي وأبو عمرو الشيباني باللغة فكثرت روايتهما لها، وهذا بدا واضحًا في الكتب التي ألفاها في ميدان الرواية من جمع للمفردات، وحرص على جمع الغريب، والنادر.

---

[١]– رواية اللغة ٦٠.

[٢]– السابق ١٥٦.

وفي هذا البحث سنتناول رواية علم من هؤلاء الأعلام، وهو محمد بن زياد ابن الأعرابي، وأثر هذه الرواية في النحو الكوفي، الذي كان يرفع من شـأن السـماع عن العرب، ويضعون قواعدهم على خبر الواحد، ولكن قبل ذلك لابدّ من تعريف موجز بهذا الرجل، تذكر كتب التراجم أنّ **ابن الأَعْرَابِيِّ** هو[1]: "أبو عبد الله محمد بن زياد، ولد سنة (١٥٠هـ)، وقد عُرف بكثرة سماعه، وروايته لأشعار القبائل، وحفظه للأخبار، ولم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، ثقة لا يقول إلا ما يسمعه، وقد أثنى العلماء على أخلاقه، ووصفوه بأحسن الأوصاف".

وتتلمذ ابن الأعرابي على عدد كبير من علماء عصره من بصريين وكوفيين، كما أخذ عن الأعراب الّذين يسكنون ظاهر الكوفة، وكذلك أخذ عن فصحاء الأعراب، فأخذ الأشعار والدواوين عن المفضل الضبي، والأدب عن القاسم بن معن[2]، والنحو،

---

[1]- انظر: الدينوري، ابن قتيبة عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، المعارف، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٩م، ص٥٤٦، والزبيدي، محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م، ص١٩٥، والحافظ اليغموري، يوسف بن أحمد(ت ٦٧٣هـ)، نور القبس، تحقيق: رودلف زلهايم، دار فرانتس شتاينر، بفيسبادن، ١٩٦٤م، ص٣٠٢، والأنباري، أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، نزهة الألباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، مطبعة المدني، دون تاريخ، ص١٥٠، والقفطي، علي بن يوسف (ت ٦٢٤ هـ)، إنباه الرواة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ١٢٨/٣، والحموي، ياقوت بن عبد الله (ت٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ٢٥٣٠/٦، والفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، البلغة، تحقيق: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط١، ١٩٨٧م، ص١٩٦، والسيوطي، جلال الدين (ت٩١١ هـ)، بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط١، ١٩٦٤م، ١/ ١٠٥.

[2]- القاسم بن معن بن عبد الرحمن المسعودي الهذلي الكوفي (ت ١٧٥هـ): قاضي الكوفة، من حفاظ الحديث، كان عالمًا بالعربية والأخبار والأنساب والأدب، ومن أروى الناس للحديث والشعر، وهو من أحفاد الصحابي عبد الله بن مسعود، من كتبه: النوادر. طبقات النحويين واللغويين، ص١٣٣، والزركلي، خير الدين (ت١٩٧٦م)، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧، ١٩٨٦م، ١٨٦/٥.

والنوادر عن الكسائي، والحديث عن أبي معاوية الضرير[١]، والأنساب وأيام العرب[٢]، عن هشام بن محمد الكلبي (ت ٢٠٤هـ)، والهيثم بن عدي[٣].

وقد تتلمذ عدد وافر من أهل العلم في حلقة ابن الأعرابي، يقول تلميذه ثعلب[٤]: "شهدت ابن الأعرابي وكان يحضر مجلسه زهاء مائة إنسان، كلٌّ يسأله أو يقرأ عليه، ويجيب من غير كتاب"، وقد ترك لنا ابن الأعرابي عددًا من المؤلفات على اختلاف أحجامها، فمنها الرسائل الصغيرة، ومنها الكتب الكبيرة، كما روى الدواوين والأشعار، وأهم كتبه: النوادر، وأسماء خيل العرب وفرسانها، وكتاب البئر، وأما أهم الدواوين التي رواها ابن الأعرابي فهي ديوان الأخطل، وديوان جرير، وغيرهما كثير، وتوفي ابن الأعرابي سنة (٢٣١هـ)، وله من العمر ثمانون سنة[٥].

---

[١]- محمد بن خازم التميمي السعدي (١١٣ – ١٩٥هـ)، مولاهم، أبو معاوية، حافظ للحديث، من أهل الكوفة، عَمِيَ صغيرًا، روى الحديث وأقرأه، قال ابن المديني: كتبنا عن أبي معاوية ألفًا وخمسمائة حديث. الأعلام، ١١٢/٦.

[٢]- الترمذي، أحمد بن محمد، مخطوط نفيس، تحقيق: هاشم الطّعان، مجلة المورد، المجلد٣، العدد ٢، ١٩٧٤م، ص١٤٢.

[٣]- الهيثم بن عدي الطائي البحتري الكوفي (١١٤ – ٢٠٧هـ): أبو عبد الرحمن، مؤرخ، عالم بالأدب والنسب، أصله من منبج، وإقامته وشهرته بالكوفة، اختص بمجالسة المنصور، والمهدي، والهادي، والرشيد، وروى عنهم، وهو عند علماء الحديث من المدلسين، ومن غير الثقات، من كتبه: بيوتات العرب. الأعلام، ١٠٤/٨.

[٤]- معجم الأدباء ٢٥٣٠/٦، وابن خلّكان، أحمد بن محمد (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دون تاريخ، ٣٠٧/٤، والذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ومأمون الصاغرجي، وإبراهيم الزيبق، بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٢م، ٦٨٨/١٠.

[٥]- الجزري، ابن الأثير علي بن أبي الكرم (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٠٢/٦.

أثر رواية ابن الأعرابي في النحو الكوفي:

تجلّى أثر رواية ابن الأعرابي في النحو الكوفي من خلال اعتماد النحاة على ما رواه من كلام العرب، شعره ونثره، ومن خلال استقصاء كتب النحو وجدتّ أنّ الشواهد التي رواها ابن الأعرابي تناولت القضايا الآتية:

١- المبنيات:

- الأسماء الموصولة:

استشهد النحاة على أنّ الأُلى تأتي في معنى (الذين)، بما أنشده ابن الأعرابي في قوله[١]:

وإنَّ الأُلَى بـالطَّفِّ من آلِ هـاشـــمٍ تَأَسَـــوْا، فسَـــنُّوا للكِرامِ التَّآسِـــيا

كما أنّ الألى تأتي بمعنى الذي، وروى ابن الأعرابي قول الشاعر[٢]:

ومـــا العلْمُ إلاّ بـــالتَّعَلُّمِ فـــاغتنم ســـؤَالَ الأُلى تَسْـــترشِـــد المُتَعَلِّمِ

كما أنشد قول ذي الخِرْق الطُّهَوي في جعل (أل) اسمًا موصولًا بمعنى الذي، وفروعه، فقال[٣]:

يَقُولُ الخَنَـا وأبْغَضُ العُجْمِ نَـاطِقًـا إلى رَبِّنَا صَـــوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

قال ابن هشام: "وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبهة، وليس بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تُؤوَّل بالفعل؛ ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق، وقيل: هي في الجميع حرف تعريف، ولو صح ذلك لمنَعتْ من إعمال اسمي الفاعل والمفعول، كما منع منه التصغير والوصف، وقيل: موصولٌ حرفيّ، وليس بشيء؛ لأنها لا تؤوّل بالمصدر. وربّما وُصلت بظرف، أو بجملةٍ اسمية، أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف"[٤]. وفي

---

[١]- لسان العرب (ذا).

[٢]- الزاهد، أبو عمر، جزء من رواية أبي عمر الزاهد، تحقيق: أ.ج. أربري مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، م٢٤، ج٢، نيسان ١٩٤٩م، ص٣٨٣.

[٣]- معجم البلدان، ٣/٣٨٠.

[٤]- ابن هشام، جمال الدين (٧٦١هـ)، مغني اللبيب، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دون دار أو تاريخ، ص٧١.

إدخال الألف واللام على الفعل خطأ لشذوذه قياسًا واستعمالًا، وإنّما جاء لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها[١].

وقد اعتمد الكوفيون على رواية ابن الأعرابي في جواز الجزم بالموصول عند توهم الشرط، فقد انشد ابن الأعرابي قول الشاعر[٢]:

وَلا تَحفِرَن بِئرًا تُريدُ أَخًا بِها فَإِنَّكَ فيها أَنتَ مِن دونِهِ تَقَع

كذاك الّذي يَبغي عَلى الناسِ ظالِمًا تُصِبهُ عَلى رَغمٍ عواقِبُ ما صَنَع

قال أبو حيان[٣]: "وهو مذهب الكوفيين، وله وجه من القياس، وهو أنّه كما شبّه الموصول باسم الشرط فدخلت الفاء في خبره، فكذلك يشبّه به فينجزم الخبر إلاّ أنّ دخول الفاء منقاس، إذا كان الخبر مسببًا عن الصلة بشروطه المذكورة في علم النحو".

٢- المجرورات:

وقد تناول في هذا الباب الإضافة، حيث تجلّت اهتماماته في أمور أهمها:

أ- إجازة إضافة ما فيه الألف واللام إلى الضمير المتّصل:

وأنشد على ذلك قول عبد الرحمن بن حسّان (ت ١٠٤هـ)[٤]:

أيُّها الشَّاتِمِي لِيَحْسَبَ مِثْلِي إنَّما أَنْتَ في الضَّلالِ تَهيمُ

وموضع الاستشهاد في قوله: "الشاتمي، في صحة إضافة ما فيه الألف واللام إلى الضمير المتصل، كقولك: الضاربي، والضارباتي، ومفعول ما لم يسمَّ فاعله ضمير مستتر يعود على الشاتمي؛ لأنّه بمعنى الذي يشتمني". وقال ابن يعيش في شرح المفصّل:

---

[١]- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، مطابع الروضة النموذجية، حمص، ١٩٨٩م، ١٥٢/١.

[٢]- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، البحر المحيط، طبع بعناية: صدقي محمد جميل وآخرين، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م، ١٢٦/١ – ٣٧٣/٩، وانظر: الدؤلي، أبو الأسود، ديوان أبي الأسود الدؤلي، طبعة دار الكتاب الجديد، ص١٥٨.

[٣]- البحر المحيط ٣٧٣/٩.

[٤]- ابن الحاجب، عثمان (ت ٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، دار عمار، عمّان، ١٩٨٩م، ٤٤٥/١.

"إذا كان المضاف إليه ضميرًا متصلًا جاء ما فيه تنوين أو نون، وما عدم واحدًا منهما شرعًا في صحة الإضافة؛ لأنهم لمّا رفضوا فيما يوجد فيه التنوين، أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعًا، فقالوا: الضاربك، والضارباتك، والضاربي، والضارباتي، كما قالوا: الضارباكَ، والضارباكِ، والضاربوك، والضاربيّ"[1].

ب- جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

فقد روى ابن الأعرابي أبياتًا من الشعر اتّخذ منها النحاة دليلًا على إجازة حذف المضاف، فقد روى ثعلب عن ابن الأعرابي قول الشاعر[2]:

وصَـــــاحِـبٍ أبَـدًا حُلْوًا مُزّا بِحـاجَـةِ الـقَومِ خَـفِيفًـا نَـزّا
إذا تَـغَشّـــــاهُ الـكَرى ابْرَحـزّا كـأنّــهُ قُـطْنًـا تَحتَـهُ أو قَزّا
أو فُرُشـــــــًا مَحْـــــــشُوَّةً إوَزّا

قال ثعلب: "أخبرني ابن الأعرابي أنّ اسم ابنته كان(مُزّة) فناداها ورخّمها، كأنّه قال: وصاحبٍ أبدًا حلوًا من القول يا مُزّة، ثمّ حذف الهاء للترخيم. ويقال رجلٌ نزٌّ: إذا كان خفيفًا في الحاجة، وقوله: ابرحَزّا: يريد انتَبَه، يصفه بقلة النوم، وخفّة الرأس، وقوله: أو فُرُشًا محشوّة إوزّا: يريد ريش إوزٍّ، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه. كما قيل: صلّى المسجدُ؛ أي: صلّى أهل المسجدِ".

ج- جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور:

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ذلك بغير الظرف

---

[1]- ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، دون تاريخ، ١٢٣/٢.

[2]- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ)، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٩٨٣م، ص٢٤٣، السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ٨٧/٥-٨٨.

ورد الشعر في اللسان (وزز) بالرواية التالية: كأَنَّ خَزًّا تَحْتَها وَقَزَّا وفُرُشًا مَحْشُوَّةً إِوَزَّا

وحرف الجرّ؛ لأنهما شيءٌ واحدٌ[١]. أمّا ابن الأعرابي فقد أجاز ذلك مستشهدًا عليه بأشعار العرب[٢]، وكلامهم[٣]، وقد أجاز ابن الأعرابي الفصل بينهما بالفعل كما في قول الشاعر:

فـــأصْبَحَتْ بـــعدَ خَـــطَّ بهجَتِها كـــــأنَّ قَفْـــــرًا رُسُـومَها قَـــــلَما[٤]

أراد فأصبحت بعد بهجتها قفرًا كأنّ قلمًا خطَّ رسومَها، ففصل بين المتضايفين بالفعل (خطَّ)، وفصل بينهما بالجملة فقد حكى عن العرب قولهم[٥]: "هو غلامُ -إن شاء الله- ابنِ أخيك"، كما فصل بينهما بمجرور واسمين غير ظرفين، ومن ذلك ما أنشده من قول الشاعر[٦]:

نفَى الذَّمَّ عن أثْوابِهِ مثل ما نفى أذى، درنًا عن جِلْدِهِ، الماءُ، غاسلِ

يريد: مثل ما نفى الماء أذى غاسل درنًا عن جلده.

د- جواز إضافة الشيء إلى نفسه:

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان. وذهب البصريون إلاّ أنّه لا يجوز[٧]. وقد روى ابن الأعرابي بيتًا من الشعر أُضيف فيه المضاف إلى نفسه، فقال:

جَـــرَبَّـــةٌ كَـــحُـــمُـــرِ الأَبَـــكِّ لا ضَـــــرَعٌ فـــيـــهـــا ولا مُـــذَكِّـــي[٨]

---

[١]- الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧/٢- ٤٣١.

[٢]- ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط٢، دون تاريخ، ٣٣٠/١-٣٩٣/٢، ابن عصفور الإشبيلي(٦٦٩هـ)، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م، ص٢٠٠.

[٣]- شرح الرضي على الكافية ٢٦٠/٢.

[٤]- الخصائص ٣٣٠/١.

[٥]- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٨ هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران، ١٩٧٨م، ٢٦٠/٢.

[٦]- ضرائر الشعر ٢٠٠.

[٧]- الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣٦/٢.

[٨]- لسان العرب (بكك)، نسب ابن منظور الشعر لأبي الجرّاح العُقيلي في مادة (صلم).

والأَبَكُّ: العام الشديد؛ لأنه يَبُكّ الضعفاء والمقلّين. والأَبكّ: الحمر التي يبكّ بعضها بعضًا، ونظيره قولهم الأَعمّ في الجماعة، والأَمَرُّ لمصارين الفَرْث. والأَبَكُّ: موضع نسبت الحمر إليه. لسان العرب (بكك)، والجَرَبَّةُ: جَماعة الحُمُر، وقيل: هي الغِلاظُ الشِّداد منها. لسان العرب (جرب).

قال ابن منظور: "زعم ابن الأعرابي أنّها الحُمُر يَبُكُّ بعضها بعضًا؛ قال: ويضعف ذلك أنَّ فيه ضربًا من إضافة الشيء إلى نفسه، وهذا مُسْتَكْرَهٌ، وقد يكون الأَبَكّ ههنا الموضع، فذلك أصح للإضافة".

٣- المنصوبات:

وفيها تحدّث ابن الأعرابي عن مجموعة من المنصوبات، أهمها:

أ- التحذير:

وهو تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه، فإن كان بإيّاك وأخواته وجب إضمار الناصب، سواء وُجِدَ عَطفٌ أم لا[١]، أما ابن الأعرابي فقد روى حذف الضمير في أسلوب التحذير، فقد أنشد قول الشاعر:

نَهَيْتُ عَمْرًا ويَزِيدَ والطَّمَع
والحِرْص يَضْطَرُّ الكريم فيَقَع
في دَحْلَةٍ فلا يَكاد يُنْتَزَع[٢]

وقوله: والطَّمَع، أَي نهيتهما فقلت لهما: إيّاكما والطَّمَع، فحذف؛ لأَنّ قوله: نهيتُ عَمْرًا، ويَزِيدَ في قوة قولك قُلْتُ لهما: إيّاكما".

ب- المنصوب بنزع الخافض:

حيث ورد نصب الاسم عند حذف حرف الجر في شعر رواه ابن الأعرابي قال فيه[٣]:

مُنْعَفِرُ الوجْهِ فيهِ جَائِفَةٌ كما أَكَبَّ الصَّلاةَ مُبْتَهِلُ

أَراد كما أَكَبَّ في الصَّلاةِ مُسَبِّح.

---

[١]- ابن عقيل، عبد الله (٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح بابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ، ٣٠٠/٢.

[٢]- لسان العرب (دحل)، الدَّحْلة: البئر.

[٣]- الأزهري، محمد بن أحمد (٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، راجعه: محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، دار القومية العربية، ١٩٦٤م، ٣١١/٦ (بهل). الجائفة: الطعنة التي تبلغ الجوف. لسان العرب (جوف).

ج- المفعول المطلق:

وهو النصب على المصدر، وقد تناوله ابن الأعرابي من ناحيتين:

الأولى: جواز النصب على المصدر ما ليس مصدرًا: ومنه قول الشاعر[١]:

وطَعْنَةُ مُسْتَبْسِلٍ ثَائِرٍ تَرُدُّ الكَتِيبَةَ نِصْفَ النَّهَارِ

وفيه (نصف النهار) منصوب على المصدر لا على الظرف، فقد قال في تفسيره ابن الأعرابي: إنّ معناه ترد الكتيبة مقدار نصف يوم؛ أي: مقدار مسيرة نصف يوم، فليس إذًا معناه تردها في وقت نصف النهار، بل الرد الذي لو بدئ أول النهار لبلغ نصف يوم.

الثانية: نيابة المصدر عن فعله: ومنه قول الشاعر، وأنشده ابن الأعرابي:

أَحافرَةً على صَلَعٍ وشَيبٍ؟ مَعاذَ اللهِ من سَفَهٍ وعَارِ[٢]

كأنّه قال: أأرجع إلى صباي، وأمري الأول بعد أن صَلِعتُ وشِبْتُ؟ فأمّا وجه نصب حافرة: فإنّه اسم في معنى المصدر أُقيمَ مقامه، تقدير الكلام: أرُجُوعًا إلى أول أمري، وقد صلعتُ وشِبتُ، يريد أأرجع رجوعًا، وحذف الفعل واكتفى بمصدره، ثم جعل الاسم في موضع المصدر، وقد أقاموا الصفات والأسماء مقام المصدر، وخزلوا الفعل معها، كقولهم: هنيئًا مريئًا، في الصفات، وتُرْبًا وجَنْدَلًا[٣] في الأسماء، وذلك محمول على باب سَقْيًا ورَعيًا.

---

[١]- الخصائص، ٣/٣٢٢-٣٢٣.

[٢]- التبريزي، الخطيب، تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م، ص٦٣٦.

[٣]- وفي الدعاءِ: تُرْبًا له وجَنْدَلًا، وهو من الجواهِر التي أُجْرِيَتْ مُجْرَى المَصادِرِ المنصوبة على إضمار الفِعْل غير المسْتَعْمَلِ إظهارُه في الدُعاءِ، كأَنه بدل من قولهم تَرِبَتْ يَداه وجَنْدَلَتْ. ومِن العرب مَن يرفعه، وفيه مع ذلك معنى النصب، كما أَنَّ في قولهم: رَحْمَةُ اللّهِ عليه، معنى رحمه الله. لسان العرب (ترب).

د- الحال:

فقد أنشد ابن الأعرابي شطر بيت، جاءت فيه الجملة المنفيّة بلا حالًا[1]، مستغنية بالضمير عن الواو بعد (ما بال)، قال:

وَقَـــائِلَةٍ مَـــا بَـــالُهُ لا يَـــزُورُنا[2]

هـ- الاستثناء:

وتناول فيه أسلوب (ولا سيّما)، وهو ليس من كلمات الاستثناء حقيقة، بل المذكور بعده مُنبَّهٌ على أوْلويَّته بالحكم المتقدّم، وإنّما عُدَّ من كلماته؛ لأنّ ما بعده مخرج عمَّا قبله من حيث أولويَّته بالحكم[3]، وقد حكى ابن الأعرابي لِـ(ولا سيّما) أخوات مسموعة، هي: لَوْ تَرَ مَا، و أوتَرَ ما، و لم تَرَ ما[4]، ولا مِثْلَ ما[5].

---

[1]- جاء في شرح الرضي على الكافية في جملة المضارع المنفي الواقعة حالًا: ١- المضارع المنفي بلم، لا بدّ فيه من الواو، كان مع الضمير، أو لا، ولعلّ ذلك لأنّ نحو: لم يضرب: ماضٍ معنًى، كضربَ، فكما أنّ ضربَ، لمناقضته للحال ظاهرًا، احتاج إلى (قد) المقرِّبة له من الحال لفظًا أو تقديرًا، كذلك لم يضرب، يحتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية، لمّا لم يصلح معه (قد) لتحقيق الحصول، ولم للنفي.

٢- المضارع المنفي بلفظ (ما) لم تدخله الواو، لأنّ المضارع المجرد يصلح للحال، فكيف لا إذا انضمّ معه ما يدلّ بظاهره على الحال، وهو (ما) فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير.

٣- المضارع المنفي بلا، لزمه الضمير، كما يلزم المضارع المثبت، على ما يذهب إليه النحاة، والأغلب تجرده عن الواو كالمثبت؛ لأنّ معنى جاءني زيد لا يركب؛ أي: غير راكب، فهو واقع موقع المفرد، ودخول (لا) لا يغيّر الكلام في الأغلب عما كان عليه، لكثرة استعمالها، لهذا جاز: إن تزرْني أزرْك، أو فلا أزورُك، كما تقول: إن تزرْني أزرْك، أو فأزورُك لكنّ مصاحبة المضارع المصدَّر بلا للواو، أكثر من مصاحبة المضارع المجرّد لها، إذ ليس الحال في الحقيقة في نحو: لا يركب، مشابهًا للمفرد لفظًا ومعنًى.

٤- المضارع المنفي بلن، لا يقع حالًا؛ لاقترانه بحرف استقبال. شرح الرضي على الكافية، ٤٤/٢-٤٥

[2]- البغدادي، عبد القادر (١٠٩٣هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقّاق، مكتبة دار البيان، دمشق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٧٣م، ١٢٠/٦.

[3]- شرح الرضي على الكافية، ١٣٤/٢.

[4]- لسان العرب (رأي).

[5]- السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ)، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م، ٢٩٥/٣.

أما حكم إعراب الاسم بعدها، فقد ذكر ابن الأعرابي أنّ الاسم بعد (لا مثل ما) يرفع، ويُجرّ كما بعد لا سيّما[١]، وذكر أنّ الاسم بعد (لو تر ما) لا يكون إلاّ مرفوعًا على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، وسبب ذلك أنّ (تَرَ) فعل فلا يمكن أن تكون (ما) زائدة، وينجرّ ما بعدها بالإضافة؛ لأنّ الفعل لا يُضاف، فتعيّن أن تكون موصولة، وهي مفعول (تر)، والجملة صلة (تر ما)[٢]، وأمّا (لا تر ما) فلا ناهية، و(تر) مجزوم بها، والتقدير: قام القوم لا تَرَ ما زيدٌ، لا تُبْصِرْ أيُّها المخاطب الشخص الذي هو زيد، فإنّه في القيام أولى به منهم، أو غير مجزوم، ولا نافية، وحذفت ألفه شذوذًا، أو للتركيب[٣].

وقد حكى ابن الأعرابي تخفيف الياء من (لا سيّما)[٤]، كما أنشد بيتًا عن صاحب له سقطت فيه (لا)، وعُدّ ذلك من كلام العوام، فقال:

طُــرْقُ بَغْــدَادَ أَضْــيَقُ الأَرْضِ طُرْقــا ســيَّما بــينَ قَصْــرِها والرُّصَافَــهْ[٥]

٤- المجزومات:

بنى الكوفيون قولهم في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط؛ لأنّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدّمًا على (إن) كقولك: أضْربُ إنْ تَضْرِبْ، وكان ينبغي أن يكون

---

[١]- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ١٥٥٣/٣، همع الهوامع، ٢٩٥/٣.

يرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، وما هنا اسم موصول في محل جر بالإضافة، ويُجرُّ على أنّه مضاف إليه، وما هنا زائدة.

[٢]- ارتشاف الضرب، ١٥٥٣/٣.

[٣]- همع الهوامع، ٢٩٦/٣.

[٤]- ارتشاف الضرب، ١٥٥٢/٣.

[٥]- محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ)، لحن العوام، تحقيق: رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، مصر، ط١، ١٩٦٤م، ص٢٧٨، الصفدي، خليل بن أيبك(٧٦٤هـ)، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق: السيد الشرقاوي، راجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م، ص٣٢٥.

مرفوعًا، إلاّ أنّه لمّا أُخِّرَ انجزم بالجوار، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعًا[1]، واستدلوا على ذلك بما أنشده ابن الأعرابي في نوادره لعمرو بن خُثارِم البَجَليُّ[2]، فقال[3]:

يــا أَقْــرَعُ بــنَ حَــابِسٍ يــا أَقْــرَعُ إِنِّــي أَخُــوكَ فــانْظُرَنْ مــا تَصْــنَعُ

إِنَّـــــكَ إِنْ يُصْـــــرَعْ أَخُـــــوكَ تُصْـــــرَعُ

على أنّه كان ينبغي أن يُجزم (تصرع)؛ لأنّه جواب الشرط، والجملة الشرطيّة تكون خبرًا لِـ(إنّك)، لكنّه رفع تُصرع، وجعله مع مرفوعه خبرًا لإنّك، والجملة دليل جواب الشرط. والتقدير فيه: إنّك تُصرعُ إنْ يُصْرع أخوك، ولولا أنّه في تقدير التقديم، وإلاّ لما جاز أن يكون مرفوعًا، ولوجب أن يكون مجزومًا[4]، وفيه ضرورة إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر[5]، وفيه إضمار الفاء[6]، وقد رفض البصريون ذلك؛ لأنّه جاء لضرورة الشعر[7].

٥- التوابع:

فقد أنشد ابن الأعرابي شاهدًا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه[8]، فقال:

---

[1]- الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٢٣/٢.

[2]- ورد في اللسان: عَمرو بن الخُثارِم البَجَليُّ، من بني عشيرة، جاهلي. لسان العرب (خثرم)، المرزباني، محمد بن عمران (٣٨٤هـ)، معجم الشعراء، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٠م، ص٦٠.

[3]- شرح أبيات مغني اللبيب ١٨٠/٧- ١٨١.

[4]- الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٢٥/٢.

[5]- شرح الرضي على الكافية، ٣٧٧/٣.

[6]- مغني اللبيب، ٧١٧-٧١٨.

[7]- الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦٢٨/٢.

[8]- ذكر الرضي أن الموصوف يحذف كثيرًا، إن عُلِم، ولم يوصَف بظرف أو جملة، كقوله تعالى: وقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾ [سورة الصافات، الآية ٤٨]، فإن وُصف بأحدهما جاز كثيرًا، أيضًا بالشرط المذكور بعد لكن، لا كالأول في الكثرة لأنّ القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف، وكذا الظرف والجارّ، لكونهما مقدَّرين بالجملة على الأصحّ. وإنّما يكثر حذف موصوفهما بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله المجرور بمن أو في، فإن لم يكن كذا، لم تقم الجملة، والظرف مقامه إلاّ في الشعر. شرح الرضي على الكافية، ٣٢٤/٢-٣٢٥.

صَــوَّى لـــها ذا كَذْنَــةٍ فـــي ظَهْـرِهِ كأَنّـــهُ مُخَـــدَّرٌ فـــي خِـــدْرِهِ[١]

أَراد في ظهره سَنامٌ تامك[٢]، كأَنه هَوْدَجٌ مُخَدَّرٌ، فأَقام الصفة التي هي قوله: (كأَنه مُخَدَّر) مقام الموصوف الذي هو قوله: سنام".

ومن المباحث التي استشهد عليها ابن الأعرابي في التوابع جواز حذف حرف العطف، وبقاء المعطوف به، فقال[٣]:

مـــا لـــيَ لا أُسْـــقَى علـــى عِلاَّتِـــي صبـــائحي، غَبـــائِقي، قَيْـــلاتي؟

أَراد وغَبائقي، وقَيْلاتي، فحذف حرف العطف، وحذفه ضعيف في القياس معدوم في الاستعمال، ووجه ضعفه أَن حرف العطف فيه ضرب من الاختصار، وذلك أَنه قد أُقيم مقام العامل، أَلا ترى أَن قولك: قام زيد وعمرو، أَصله قام زيد وقام عمرو، فحذفت قام الثانية وبقيت الواو كأَنها عوض منها، فإِذا ذهبتَ بحذف الواو النائبة عن الفعل، تجاوزتَ حدَّ الاختصار إِلى مذهب الانتهاك والإِجْحاف؛ لذا رُفِضَ ذلك".

كما روى بيتًا استشهد النحاة به على جواز التفريق بالعطف بين متلازمين، فأنشد لأبي الشِّعر الهلالي[٤]:

كِـــلا أَخِـــي وخَلِيلِـــي واجِـــدِي عَضُـــدا فـــي النَّائِبَـــاتِ وإِلْمَـــامِ المُلِمَّـــاتِ

ويدخل ذلك في باب الضرورة، وكان القياس أن يقول: أخي وخليلي كلاهما واجدي عضدا. فإنّ كلا: مبتدأ، وواجدي خبره، وهو متعدٍ إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو مضاف إلى مفعوله الأول، وعضدا هو المفعول الثاني.

---

[١]– لسان العرب (خدر). الصَّوَى بمعنى الشَّحْمِ والسِّمَنِ، والتَّصْوِيَة للْفُحولِ من الإِبِلِ أَن لا يُحْمَل عليه ولا يُعْقَد فيه حبلٌ ليكون أَنْشَطَ له في الضِّرَاب وأَقْوَى. لسان العرب(صوي). الكِدْنةُ: السَّنامُ. والكِدْنةُ: القُوَّة. والكِدْنة والكُدْنة: كثرة الشحم واللحم. لسان العرب(كدن).

[٢]– سنام تامك: مرتفع. لسان العرب (تمك).

[٣]– الخصائص، ٢٩٠/١، شرح أبيات مغني اللبيب، ٣٢٧/٧، ضرائر الشعر، ص١٦١، لسان العرب (غبق).

[٤]– شرح أبيات مغني اللبيب، ٢٥٧/٤– ٢٦٠.

ومما استشهد عليه ابن الأعرابي العطف على التوهم، وشرط جوازه: صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك[١]، وأنشد ابن الأعرابي على ذلك قول زهير بن أبي سُلمى:

تَقِــيٌّ نَقِــيٌّ لَــم يُكَــثِّرْ غَنِيمَــةً بِنَهْــكَةِ ذي قُرْبَــى وَلا بِحَفَلَّــدِ[٢]

فقد عطف (بحفلّد) بالواو العاطفة على شيء متوهّم، وهو توهّم جر خبر ليس بالباء الزائدة، كأنّه قال: ليس بمكثّرٍ غنيمة وليس بحفلّد.

كما روى في نوادره قول الشاعر[٣]:

ومــا كُنْــتُ ذَا نَيْــرَبٍ فِيهِــمُ ولا مُنْمِــشٍ فِــيهِمُ مُنْــمِلِ[٤]

فقد عطف (منمش) بالجرّ بالواو العاطفة على (ذا نيرب) المنصوب، وهو خبر كنتُ على توهّم زيادة الباء في خبرها المنفي، وكأَنه قال: وما كنت بذي نَيْرَبٍ ولا منمشٍ، وهو غير حسنٍ لقلّة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبري (ليس وما).

٦- الضمائر:

وتناول فيه قضية مهمة هي: عودة الضمير على غائب معلوم، فإنّ ابن الأعرابي أجاز ذلك، أثناء تفسيره قول أوس بن حجر[٥]:"

وَغَيَّرَهــا عَــن وَصــلِها الشَــيبُ إِنَّــهُ شَــفيعٌ إِلــى بــيضِ الخُــدورِ مُــدَرِّبُ

---

[١]- مغني اللبيب، ٦١٩.

[٢]- شرح أبيات مغني اللبيب، ١٤٦/٧- ١٤٧، وانظر: الشنتمري، الأعلم، شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص١٩٠، وروي: بحفلّد. ابن الأَعرابي: الحَفَلَّدُ: البخيل، وهو الذي لا تراه إلا وهو يُشارُّ الناس ويفحش عليهم. لسان العرب (حفلد) ورُوي بِحَقَلَّدِ: وهو البخيل السيّئ الخُلُق. لسان العرب (حلقد)، نهكة: انتهاك العِرض. لسان العرب (نهك).

[٣]- شرح أبيات مغني اللبيب، ٥٠/٧، مغني اللبيب، ص٦٢٠.

[٤]- النيرب: الشّرّ والنميمة. لسان العرب (نرب)، المنمش: المفسِد. لسان العرب (نمش)، المنمل: النّمّام. لسان العرب (نمل).

[٥]- الأشباه والنظائر في النحو ١٩٨/٦، وانظر: ابن حجر، ديوان أوس بن حجر، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م، ص٥.

حيث قال: إن الهاء في (إنَّهُ) للشباب، وإن لم يَجْرِ له ذكر؛ لأنَّه عُلِمَ".

وكذلك في قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِ لإِبْرَاهِيمَ**﴾ [سورة الصافات، الآية٨٣]، فإنّ ابن الأعرابي قال[١]: "الهاء لمحمدٍ ﷺ؛ أي: إبراهيم خُبِّرَ بخبره، فاتّبعه ودعا له".

٧- وقوع الاعتراض بجملتين[٢]:

فقد روى ابن الأعرابي شعرًا لزهير بن أبي سلمى، وقع الاعتراض فيه بجملتين، فقال[٣]:

لَـــعَمْرُكَ وَالخُـــطُوبُ مُغَيِّـــرَاتٌ وَفـــي طُـــولِ المُعَـــاشَرَةِ التَّقَـــالِي

لَـــقَدْ بَالَيْـــتُ مَـــظْعَنَ أُمِّ أَوفَـــى وَلَـــكِنْ أُمُّ أَوفَـــى لا تُبَـــالِي

والشاهد: قوله (والخطوب مغيّرات، وفي طول المعاشرة التَّقالي)، حيث وقعت الجملتان معترضتين بين القسم وجوابه.

٨- القواعد الكلية:

تعددت القواعد التي وردت في رواية ابن الأعرابي، وأهمها:

أ- إعطاء الشيء حكم ما أشبهه معنىً دون اللفظ:

ومن ذلك جواز الجزم بالاسم الموصول تشبيهًا له باسم الشرط، لتضمنها معنى الشرط، فروى ابن الأعرابي شاهدًا على الجزم بالذي[٤].

---

[١]- تهذيب اللغة، ٦١/٣ (شاع).

[٢]- قال ابن هشام: "قد يُعترض بأكثر من جملتين، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلاَلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ السَّبِيلَ۞وَاللّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللّهِ نَصِيرًا۞مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِن لَّعَنَهُمُ اللّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلًا﴾ [سورة النساء، الآيات٤٤-٤٥-٤٦] إن قدر من الذين هادوا بيانًا للذين أوتوا، وتخصيصًا لهم إذ كان اللفظ عامًّا في اليهود والنصارى، والمراد اليهود أو بيانًا لأعدائكم، والمعترَض به على هذا التقدير جملتان وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي والله أعلم: وكفى بالله مرتين، وأما يشترون، ويريدون فجملتا تفسير لمقدر، وزعم أبو علي أنّه لا يعترض بأكثر من جملة، وقد اعترض عليه ابن مالك". مغني اللبيب، ٥١٤-٥١٥-٥١٦.

[٣]- شرح أبيات مغني اللبيب، ٢٢٧/٦، وانظر شعر زهير، ص١٦٥.

[٤]- البحر المحيط، ١٢٦/١ – ٣٧٣/٩.

ب- التضمين:

وهو أن العرب قد يشربون لفظًا معنى لفظ آخر، فيعطونه حكمه، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين[1]، وهو كثير عند ابن الأعرابي، فقد ضمّن (كاد) معنى (عسى)، فأجاز اقتران خبرها بأن، فأنشد[2]:"

يَكَـــــادُ لَـــــولا سَـــــيْرُهُ أَنْ يُمْلَـــــصَا

وأنشد كذلك قول الشاعر[3]:

حَـــتَّـــى تَـــرَاهُ وَبِـــهِ إِكْـــدَارُه يَـكَـادُ أَنْ يَـنْـطَـحْـهُ أَمْـجَـارُه

كما ضمّن (عسى) معنى(كان)، في قول عمر بن الخطابﷺ: (عسى الغوير أبؤسًا)[4]، وضمّن (قعد) معنى (صار)، فقد حكى قولهم[5]: "حَدَّدَ شَفْرَتَه حتى قَعدتْ كأَنها حَرِبَةٌ أَي صارت"، وضمّن (وهب) معنى (جعل)، وحكى في نوادره[6]: "وهبني الله فداءك، بمعنى جعلني".

ج- التعبير عن الماضي والآتي، كما يعبّر عن الشيء الحاضر:

ومن ذلك موقفه من الفعل (كان)، قال ابن منظور[7]: "إنّ كون الماضي بمعنى الحال يَقِلُّ، وصاحبُ هذا القول له من الحجة قولنا: غَفَر الله لفلان بمعنى لِيَغْفِر الله،

---

[1]- مغني اللبيب، ٨٩٧.

[2]- الألوسي، محمود شكري، الضرائر، مكتبة دار البيان، بغداد، دار صعب، بيروت، دون تاريخ، ص٢٣٨.

[3]- المِجْر: الولد الذي في بطن الحامل. لسان العرب (مجر).

[4]- الميداني، أحمد بن محمد (٥١٨هـ)، مجمع الأمثال: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات دار النصر، بيروت، دمشق، دون تاريخ، ١٧/٢.

[5]- لسان العرب (قعد).

[6]- التبريزي، الخطيب، شرح اختيارات المفضّل، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م، ٥١٤/١، الصغاني، الحسن بن محمد (٦٥٠هـ)، التكملة والذيل والصلة، تحقيق: عبد العليم الطحاوي ورفاقه، راجعه: عبد الحميد حسن، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٧٠م، ٢٨٦/١ (وهب)، لسان العرب (وهب).

[7]- لسان العرب (كون).

فلما كان في الحال دليل على الاستقبال وقع الماضي مؤدِّيًا عنها استخفافًا؛ لأَنّ اختلاف أَلفاظ الأَفعال إنما وقع لاختلاف الأَوقات. وروي عن ابن الأَعرابي في قوله عز وجل: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾ [سورة آل عمران، الآية ١١٠]؛ أَي: أَنتم خيرَ أُمةٍ، قال: ويقال معناه: كنتم خير أُمة في علم الله". وضمّن (حكم) معنى (رجع)، فعداه بعن في قوله[١]: "حكم عن الشيء".

د- القلب:

وأكثر وقوعه في الشعر[٢]، ومن ذلك ما رواه ابن منظور قال[٣]: "جَثَا يَجْثُو ويَجْثِي جُثُوًّا وجُثِيًّا: جلس على ركبتيه للخصومة ونحوها. ويقال: جَثَا فلان على ركبتيه؛ أَنشد ابن الأَعرابي:

إِنَّـا أُنـاسٌ مَعَـدِّيُّونَ عـادَتُنـا عِنْدَ الصِّـياحِ، جُثِيُّ المَوْتِ للرُّكَبِ

قال: أَراد جُثِيُّ الرُّكَب للموت فقلب"، وأنشد ابن الأعرابي قول الشاعر[٤]:

إِذا أَحْسَـنَ ابنُ العَمّ بَعْدَ إِسـاءَةٍ فَلَسْـتُ لِشَـرّي فِعْلَـهِ بحَمُول

إنما أَراد لِشَرّ فِعْلِهِ فقلب". وله نظائر[٥].

هـ- تقارض اللفظين في الأحكام:

وقد تناول ابن الأعرابي في نوادره ظواهر متعددة أهمها:

- إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب:

واستشهد على ذلك بقول الحارث بن المنذر الجرميّ[٦]:

فـي أَيِّ يَـوْمَـيَّ مِـنَ الـمَـوْتِ أَفِـرُّ أَيَـوْمَ لَـمْ يُـقْـدَرَ أَمْ يَـوْمَ قُـدِرْ

وفيه نُصِبَ الفعل (يقدر) بلم.

---

[١]- تهذيب اللغة، ١١١/٤ (حكم).

[٢]- مغني اللبيب، ص٩١١.

[٣]- لسان العرب (جثا).

[٤]- مغني اللبيب، ص٩١٤، لسان العرب (شرر).

[٥]- تهذيب اللغة، ١٦٧/٤ (جمح).

[٦]- شرح أبيات مغني اللبيب، ١٣٢/٥ – ١٣٤.

- إعطاء (لعلّ) حكم (عسى) في اقتران خبرها بأنْ:

واستشهد على ذلك بشعر للأضبط بن قريع[1] يقول فيه[2]:

لا تُـهـيـنَ الـفَـقـيـرَ عَـلَّـكَ أنْ تَرْكَـعَ يَوْمًـا والـدَّهْرُ قَـدْ رَفَعَـه

وفيه: (علّ) لغة في (لعلّ) وهما بمنزلة (عسى) في المعنى، وفيه شاهد آخر هو: حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين، والأصل: لا تُهينَنْ الفقير. فحذفت النون، وبقيت الفتحة دليلًا عليها لكونها مع المفرد المذكّر".

٣- نقد منهج ابن الأعرابي في النحو:

إنّ ما وصل إلينا من آثار ابن الأعرابي النّحوية مقدار يسير لا يمكّن الباحث من الوقوف على منهاج واضح المعالم اتّبعه ابن الأعرابي فيما عالج من قضايا النحو، ومن الصعب الخروج بمثل هذا المنهاج من جهود متناثرة لا يجمعها رابط واحد، ولا كتاب تنتظم فيه، وإنّما كانت هذه الجهود شذرات متناثرة في بطون الكتب، وصفحات المعاجم، والغريب أنّ كتب النحو أهملت ذكر ابن الأعرابي، وإن هي ذكرت رأيًا له ذكرته مقتضبًا من دون البحث في جهده في المسألة المطروحة؛ لذا يمكن بعد استعراض ما ذكرنا من جهود إلى استخلاص مجموعة من الملاحظات العامّة، وأهمها:

١- كان ابن الأعرابي كوفي المذهب؛ حيث اتّبع مصطلحات الكوفيين، فقد تلقى النحو على يد الكسائي زعيم هذه المدرسة، ورأس علمائها.

٢- اعتماد النحاة عامة، والكوفيين خاصة على ما رواه من شعر ونثر، في تقعيد أصولهم، واستنباط قواعد مدرستهم النّحوية.

٣- اعتماد ابن الأعرابي على السماع في أغلب ما طرحه من آراء، وما عالجه من قضايا.

---

[1]- شاعر ذكره أبو الفرج في الأغاني، الأصبهاني، علي بن الحسين أبو الفرج(٣٥٦هـ)، الأغاني، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، وزملائه، إشراف: محمد أبو الفضل إبراهيم، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، دون تاريخ، ١٢٨/١٨.

[2]- شرح أبيات مغني اللبيب، ٣٧٩/٣ - ٣٨٠.

٤- تميزت أبحاث ابن الأعرابي بالإيجاز، حيث كان يذكر بعض الحالات دون أن يفصّل فيها، من ذلك ما حكاه من قولهم[١]: "وَيْبِ فلانٌ بكسر الباء، ورفع فلان، إلاّ بني أسد، ولم يزد على ذلك ولا فسّره". وحكى قولهم[٢]: "ما رأيته قَطِّ". ففي كلتا الحالتين لم يبين ابن الأعرابي ما وجهة نظره الإعرابيّة فيما روى، وتبرز ظاهرة الإيجاز بارزة في دراسته للأدوات، فقد كانت دراسته لها سريعة خاطفة.

٥- ولعه الشديد برواية الغريب والنادر، والشاذّ من الشواهد، ومن خلال ما رويناه من أشعار رواها ابن الأعرابي نجد أنّ معظمها مأخوذ من كتاب النوادر، وهي ميزة غالبة في المدرسة الكوفية.

٦- اعتماده في الاستشهاد على المسائل النحوية على الشعر مجهول القائل، وبناء عليه لا يجوز الاحتجاج به في هذه المسائل، وقد وجدنا ذلك في الإنصاف؛ حيث رُدَّ كل ما استشهد به الكوفيون من شعر مجهول القارئ.

٧- كلفه بالمعاني الغريبة، فقد طغت دراسة ابن الأعرابي للغريب والنادر على مجمل أبحاثه النحوية، فقد كان يذكر طائفة من المعاني التي قد لا نجدها في الكتب الأخرى، كما ذكر أنّ (كأمّا) هي لغة في كأنّما.

---

[١]- لسان العرب (ويب).

[٢]- لسان العرب (قطط).

المصادر والمراجع

١- **القرآن الكريم**.

٢- **ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات** (ت ٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مطابع الروضة النموذجية، حمص، ١٩٨٩م.

٣- **ابن جنّي** (ت ٣٩٢هـ)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط٢، دون تاريخ.

٤- **ابن الحاجب، عثمان** (ت ٦٤٦هـ)، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، دار عمار، عمّان، ١٩٨٩م.

٥- **ابن حجر**، **ديوان أوس بن حجر**، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م.

٦- **ابن خلّكان، أحمد بن محمد** (ت ٦٨١هـ)، **وفيات الأعيان**، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دون تاريخ.

٧- **ابن عصفور الإشبيلي** (ت ٦٦٩هـ)، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

٨- **ابن عقيل، عبد الله** (ت ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل**، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح بابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ.

٩- **ابن هشام، جمال الدين** (ت ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب**، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دون دار أو تاريخ.

١٠- **ابن يعيش** (ت٦٤٣هـ)، **شرح المفصّل**، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، دون تاريخ.

١١- **الأزهري، محمد بن أحمد** (ت ٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، راجعه: محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، دار القومية العربية، ١٩٦٤م.

١٢- **الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن** (ت ٦٨٨هـ)، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران، ١٩٧٨م.

١٣- **الأصبهاني، علي بن الحسين أبو الفرج** (ت ٣٥٦هـ)، **الأغاني**، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، وزملائه، إشراف: محمد أبو الفضل إبراهيم، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، دون تاريخ.

١٤- **الألوسي، محمود شكري**، **الضرائر**، مكتبة دار البيان، بغداد، دار صعب، بيروت، دون تاريخ.

١٥- **الأنباري، أبو البركات ابن الأنباري** (ت ٥٧٧هـ)، **نزهة الألباء**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، مطبعة المدني، دون تاريخ.

١٦- **الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف** (ت ٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

١٧- **الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف** (ت ٧٥٤هـ)، **البحر المحيط**، طبع بعناية: صدقي محمد جميل وآخرين، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م.

١٨- **البغدادي، عبد القادر** (ت ١٠٩٣هـ)، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقّاق، مكتبة دار البيان، دمشق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٧٣م.

١٩- **التبريزي، الخطيب، تهذيب إصلاح المنطق**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٢٠- **التبريزي، الخطيب، شرح اختيارات المفضّل**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

٢١- **الجزري، ابن الأثير علي بن أبي الكرم** (ت ٦٣٠هـ)، **الكامل في التاريخ**، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١.

٢٢- **الحافظ اليغموري، يوسف بن أحمد** (ت ٦٧٣هـ)، **نور القبس**، تحقيق: رودلف زلهايم، دار فرانتس شتاينر، بفيسبادن، ١٩٦٤م.

٢٣- **الحموي، ياقوت بن عبد الله** (ت ٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء**، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٤- **الدؤلي، أبو الأسود، ديوان أبي الأسود الدؤلي**، طبعة دار الكتاب الجديد.

٢٥- **الدينوري، ابن قتيبة عبد الله بن مسلم** (ت ٢٧٦هـ)، **المعارف**، تحقيق: د. ثروت عكاشة، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٩م.

٢٦- **الذهبي، محمد بن أحمد** (ت ٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ومأمون الصاغرجي، وإبراهيم الزيبق، بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

٢٧- **الزبيدي، محمد بن الحسن** (ت ٣٧٩ هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م.

٢٨- **الزبيدي، محمد بن الحسن** (ت ٣٧٩هـ)، **لحن العوام**، تحقيق: رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، مصر، ط١، ١٩٦٤م.

٢٩- **الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق** (ت ٣٣٧هـ)، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٩٨٣م.

٣٠- **الزركلي، خير الدين** (ت ١٩٧٦م)، **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧، ١٩٨٦م.

٣١- **السيوطي، جلال الدين** (ت ٩١١هـ)، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٣٢- **السيوطي، جلال الدين** (ت ٩١١هـ)، **بغية الوعاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط١، ١٩٦٤م.

٣٣- **السيوطي، جلال الدين** (ت ٩١١هـ)، **همع الهوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.

٣٤- **الصغاني، الحسن بن محمد** (ت ٦٥٠هـ)، **التكملة والذيل والصلة**، تحقيق: عبد العليم الطحاوي ورفاقه، راجعه: عبد الحميد حسن، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٧٠م.

٣٥- **الصفدي، خليل بن أيبك** (ت ٧٦٤هـ)، **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، تحقيق: السيد الشرقاوي، راجعه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

٣٦- **الشلقاني، عبد الحميد، رواية اللغة**، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.

٣٧- **الشنتمري، الأعلم، شعر زهير بن أبي سلمى**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٣٨- **الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب** (ت ٨١٧هـ)، **البلغة**، تحقيق: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط١، ١٩٨٧م.

٣٩- **القفطي، علي بن يوسف** (ت ٦٢٤هـ)، **إنباه الرواة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٤٠- **المرزباني، محمد بن عمران** (ت ٣٨٤هـ)، **معجم الشعراء**، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٠م.

٤١- **المرزباني، محمد بن عمران** (ت ٣٨٤هـ)، **الموشح**، تحقيق: علي محمد البجّاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، دون تاريخ.

٤٢- **الميداني، أحمد بن محمد** (ت ٥١٨هـ)، **مجمع الأمثال**: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات دار النصر، بيروت، دمشق، دون تاريخ.

الدوريات:

١- **الترمذي، أحمد بن محمد، مخطوط نفيس**، تحقيق: هاشم الطّعان، **مجلة المورد**، المجلد٣، العدد ٢، ١٩٧٤م، ١٣٧ – ١٤٤.

٢- **الزاهد، أبو عمر، جزء من رواية أبي عمر الزاهد**، تحقيق: أ.ج. أربري **مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق**، م٢٤، ج٢، نيسان ١٩٤٩م.